



## الشروط والأحكام العامة لربط وديعة لأجل

1. في حالة عدم ذكر تعليمات عن كيفية التصرف في الوديعة عند الإستحقاق فإن الوديعة ستجدد تلقائياً لمدة مماثلة بنفس الشروط وبسعر العائد المعلن من البنك على الودائع عند التجديد.
  2. في حالة الودائع ذات العائد المدفوع مقدماً لا تجدد الوديعة تلقائياً، إلا في حاله وجود تسهيل ائتماني بضمان الوديعة فسوف تجدد حتى انتهاء التسهيل الممنوح من البنك.
  3. أى تغيير في التعليمات المتعلقة بالوديعة يجب أن تبلغ للبنك كتابياً قبل ٤٨ ساعة على الأقل من تاريخ إستحقاق الوديعة.
  4. في حالة طلبكم سحب أي مبلغ كلي أو جزئي من الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق بالبنك المصري سوف يخفض العائد على الوديعة ويطبق سعر العائد المعلن في تاريخ ربط الوديعة لأقرب وديعة من حيث المدة وذلك في حالة الوديعة المدفوعة مقدماً أما في حالة الوديعة غير المدفوعة مقدماً سوف يخصم ٣٪ من سعر العائد المعلن في تاريخ طلب السحب للمدة الحقيقية لأقرب وديعة، أما في حالة الوديعة الأجنبية تحسب عمولة الكسر على أساس العائد الحالي للمدة المتبقية للمبلغ المكسور مضافاً لها ١٪ ومطروحاً منه العائد الحالي المطبق للوديعة بحد أدنى ٣٠ دولار أو ما يعادلها.
  5. في حالة طلب تجديد الوديعة لمدة أو لمدد أخرى فسيتم منح سعر العائد الساري بالبنك في تاريخ التجديد حسب سعر العائد المعلن لدى البنك على الموقع الالكتروني للبنك.
  6. يبدأ تاريخ سريان إحتساب العائد للودائع التي يتم ربطها من إيداعات نقدية طبقاً للنظام المعمول به بالبنك.
  7. أقر بأنني مسئول مسئولية كاملة عن صحة البيانات المدونة بهذا الطلب.
  8. يحق للبنك - في أي وقت - كسر الودائع / الشهادات وله الحق أن يقوم بتسوية الديون أو المبالغ المستحقة له بخصمها من أي ودائع / شهادات / حساب جاري / حساب توفير خاصة بنا دون الحاجة للحصول على موافقتنا المسبقة.
  9. أموض البنك تفويض نهائي غير قابل للإلغاء بإجراء المقاصة بين أي مبالغ تستحق للبنك في أي صورة من الصور وبين أي ودائع / شهادات / حساب جاري / حساب توفير خاصة بنا لدى البنك. وإذا كانت هذه الودائع / الشهادات / الحساب الجاري / حساب التوفير بغير عملة المبالغ المستحقة للبنك فإن للبنك الحق في بيعها أو تحويلها إلى عملة المبالغ المستحقة للبنك وسيتم حسابها طبقاً لمتوسط سعر الصرف (شراء + بيع) ٢/ بالبنك في يوم البيع أو التحويل.
١٠. يصرح للبنك التجاري الدولي (مصر) بالكشف عن البيانات وتقديم المستندات الخاصة بهذه الودائع عند إتخاذ الإجراءات القانونية ضدنا.
  ١١. أقر بأن مبلغ الوديعة من أموالنا الخاصة كما أقر بمشروعية وسلامة مصدرها وأنها لا تتعارض مع قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.
  ١٢. يخضع هذا الطلب ويفسر طبقاً لأحكام القانون المصري
  ١٣. أي نزاع ينشأ بخصوص تطبيق أو تفسير أي بند من بنود هذا الطلب يتم الفصل فيه عن طريق محاكم الجيزة بكافة درجاتها بجمهورية مصر العربية.
  ١٤. حرر هذا الطلب باللغتين الإنجليزية والعربية وفي حالة الإختلاف بين النصين يعتد بنص اللغة العربية.
  ١٥. نقر بعلمنا وقبولنا بلائحة التعريفات والمصروفات والعمولات والعمائد المطبقة من قبل البنك علي المنتجات والخدمات التي يقدمها لنا وانها معلنة لدي كافة فروع وقنوات الاتصال بالبنك بما فيها الموقع الالكتروني الرسمي للبنك، كما نقر بأحقية البنك في تعديل تلك اللائحة بشكل دوري دون الحاجة الي الحصول علي موافقتنا المسبقة.
  ١٦. انه في حال رغبتنا في اغلاق الحساب او إيقاف التعامل عن منتج او خدمة معينة، فإننا نلتزم بالتوجه الي أقرب فرع و/او الاتصال بمركز اتصال العملاء الخاص بمصرفكم كما يمكن الاستعلام عن المصروفات والخصومات المطبقة من قبل البنك في هذه الحالة (ان وجدت) وذلك دون ادني مسئولية او التزام على مصرفنا في هذا الشأن.
  ١٧. انه في حال تراءى لنا حدوث حالة تلاعب سرقة بحساباتنا او فقدان اي من البطاقات المصرفية المسلمة من مصرفكم لنا (بكافة انواعها)، فإننا نلتزم فوراً بالتوجه الي أقرب فرع للبنك و/او الاتصال بمركز اتصال العملاء الخاص بمصرفكم للإبلاغ وأثبات تلك الحالة حتى يتمكن البنك فور اخطاره باتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من صحة ذلك والحيلولة دون وقوع ضرر بنا (ان أمكن) وذلك دون ادني مسئولية او التزام على مصرفنا في هذا الشأن.
  ١٨. نقر بعلمنا بالية تقديم الشكاوي المتبعة لدي مصرفكم وذلك من خلال المطبوعات المتوافرة بفروع البنك او رسائل البريد الالكتروني او مركز الاتصال بالعملاء الخاص بالبنك، كما نقر بالتزامنا في حال وجود شكوي بالرجوع الي مصرفنا اولاً وعدم تقديم الشكوى مباشرة الي البنك المركزي المصري الا في حالة عدم الرد من جانب البنك خلال المدة وبالطريقة المتفق عليها والمعلنة للعملاء من جانب البنك.

